مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255/E-ISSN 2588-2414
المجلد09 العدد 02– جوان 2022

OEB Univ. Publish. Co.

# واقع وآفاق تنافسية القطاعات المصرفية لدول المغرب (تونس– المغرب– الجزائر) في ظل تداعيات جائحة كوفيد 19– دراسة تحليلية مقارنة–

# The Reality and Prospects of the Maghreb Countries Banking Sectors competitiveness (Tunisia - Morocco - Algeria) in Light of the COVID-19 pandemic Repercussions - a Comparative Analytical Study -

**سعاد شعابنية**[1]*

[1] جامعة 8 ماي 1945–قالمة ، chaabnia.souad@univ-guelma.dz

**تاريخ التسليم:( 2022/02/01) تاريخ التقييم:(2022/02/11) تاريخ القبول:(2022/03/08)**

**الملخص**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تنافسية القطاعات المصرفية لدول المغرب (تونس– المغرب– الجزائر) وآفاق النهوض بها في ظل تداعيات جائحة كوفيد 19، وذلك من خلال دراسة وتحليل ومقارنة مؤشرات تنافسيتها، وتتبع أهم التدابير التي اتخذتها هذه القطاعات وكذا سبل وآفاق النهوض بعملها النقدي والمصرفي في ظل تداعيات الجائحة. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهجين الوصفي التحليلي والمنهج المقارن.

وقد خلصت الدراسة إلى أن مؤشرات تنافسية القطاعات المصرفية لدول المغرب تتباين من دولة لأخرى وذلك تبعا لتأثرها بالظروف الاقتصادية لكل دولة. ويتصدر القطاع المصرفي الجزائري المشهد التنافسي يليه في ذلك القطاع المغربي، في حين تبوأ القطاع التونسي مراتب متأخرة جدا. كما خلصت إلى أنّه على الرغم من تأثر الأوضاع النقدية والمالية لهذه الدول على غرار بقية دول العالم من جائحة فيروس كورونا، الا أن سياسة قطاعاتها المصرفية بتوجيه من بنوكها المركزية قد لعبت دورا كبيرا في التخفيف من تداعيات الجائحة وذلك من خلال تبني العديد من التدابير والسياسات النقدية التوسعية التي عززت من مستويات ثقة المستثمرين ودعمت أوضاع السيولة المحلية ووفرت الائتمان اللازم للتخفيف من حدة الركود الاقتصادي الذي شهدته تلك الأسواق.

وتوصي الدراسة بضرورة حشد المراقبين المصرفيين لما لديهم من أدوات في مجموعة قواعدهم المخصصة للاستجابة للكوارث الطبيعية، وأحداث المخاطر التشغيلية، ونوبات الضغوط المصرفية كاستخدام الهوامش الوقائية وتعزيز أساليب الإفصاح والشفافية وكذا التواصل والتنسيق عبر الحدود.

**الكلمات المفتاحية:** القطاعات المصرفية، التنافسية، ومؤشراتها، جائحة كوفيد–19، السياسة النقدية.

**Abstract**

This study aims at highlighting the Maghreb countries banking sectors competition (Algeria-Tunisia - Morocco) as well as the prospects for their advancement in light of the Covid 19 pandemic repercussions. This is achieved through the study, analysis and comparison of their competition indicators. In addition, the study tracks the most important measures taken by these sectors as well as the ways and prospects for advancing their monetary and banking work in light of the pandemic repercussions. In order to achieve the study objective, the descriptive, analytical, and comparative approaches were used.

The study concluded that the competition indicators of the Maghreb countries banking sectors vary from one country to another because they are affected by the economic conditions of each country. The Algerian banking sector is found to be at the top of the competitive scene, followed by the Moroccan sector. However, the Tunisian sector ranked the last. The study has concluded that although the monetary and financial conditions of these countries, like the rest of the world, were affected by the Corona virus pandemic, the policy of their banking sectors under the guidance of their central banks played a major role in mitigating the repercussions of the pandemic. This was through adopting many monetary expansionist measures and policies which boosted investor confidence levels as well as supported local liquidity conditions and providing the necessary credit to alleviate the economic slack witnessed in those markets.

The study recommends the necessity of mobilizing banking supervisors for the tools they have in their set of rules in order to respond to natural disasters, operational risk events and bouts of banking pressure. This is through the use of the protective margins and enhancing disclosure and transparency methods as well as cross-border communication and coordination.

**Keywords :** Banking sectors, competitiveness indicators, Covid-19 pandemic, monetary policy.

***المؤلف المراسل: الاسم الكامل، الإيميل:** chaabnia.souad@univ-guelma.dz

**1.مقدمة :**

يعتبر مصطلحي التنافس والتنافسية من المصطلحات ذات الوقع المتزايد في عالمنا اليوم، فقد أصبح للمنافسة مجالس وهيئات وإدارات، وأضحت للتنافسية سياسات واستراتيجيات ومؤشرات وتقارير تقدم عنها ليس لرجال الأعمال فقط، وإنّما لكبار المسؤولين كذلك، حتى أن بعض الدول الكبرى ترى في هبوط مؤشرات تنافسيتها تهديدا لاقتصاداتها الوطنية. ولم تعد المنافسة بين البنوك أو الشركات مقتصرة على هدفي البقاء والنمو فقط، بل باتت حاجة ملحة للدول التي ترغب في استدامة وزيادة مستويات معيشة أفرادها ومشاركتهم في التقدم العلمي. واذا كان من المقبول أن الشركات والبنوك يمكن أن تطور تنافسيتها خلف حدود مغلقة في بيئتها المحلية المحضة، فإن الاختبار الحقيقي لتنافسيتها يجب أن يكون على مستوى الأسواق العالمية. (محمد عدنان وديع، 2003، الصفحات 2-4)

وحيث أنّ العالم والاقتصاد العالمي يشهدان تغيرات متعددة لازالت تتفاعل فيما بينها إلى يومنا هذا، هذه التغيرات التي تعززت وتكرست بفعل قوى أساسية في مقدمتها العولمة، مما أدى إلى إعادة تشكيل بيئة الأعمال ضمن الصناعات التي تتسم بكثافة المعلومات على غرار الصناعة المصرفية، فقد أثبتت الكثير من الدراسات أن القطاع المصرفي في أي دولة هو الأكثر تأثرا مقارنة بالقطاعات الأخرى. ولعل ما يشهده العالم والاقتصاد العالمي في الوقت الراهن تحديدا من اضطرابات أشد حدة على الأرجح مما شهدناه أثناء الأزمة المالية العالمية، حيث أحدثت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) صدمة ذات طابع مختلف، فلم يسبق للاقتصادات الحديثة أن أوقفت نشاطها دون سابق إنذار، الأمر الذي أثر على عدد من القطاعات الاقتصادية، والتي من أهمها الصناعة والطاقة والسياحة والتجارة الخارجية والداخلية والنقل والصحة والتعليم، مما يشكل تحديا كبيراً أمام صانعي السياسات في مواصلة دفع عجلة التنمية في دولهم ...

لقد شكل الفيروس (كوفيد-19) تحدياً كبيرا للاستقرار المالي، حيث أن التدفقات النقدية للقطاعين المصرفي والمالي تأثرت سلبا بسبب تعثر عملاء البنوك والمؤسسات سواء كانوا أفرادا أو شركات، مما تطلب إجراءات فورية تحفيزية ووقائية من قبل المصارف المركزية كونها تمثل خط الدفاع الأول، بشكل يحافظ على صحة ومتانة القطاع المالي واستمراريته وفق قواعد العمل المصرفي والمالي السليم. (amf.org.ae)

انطلاقا مما سبق وكون دول المغرب ليست بمنأى عن هذه التغيرات العالمية الحاصلة:

**ما هو واقع تنافسية القطاعات المصرفية لدول المغرب وما هي آفاق النهوض بها في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19؟**

وللإجابة على هذا السؤال نقترح الفرضية الآتية:

تحتل القطاعات المصرفية لدول المغرب مراتب تنافسية متأخرة نظرا لحداثتها، وهذا على الرغم من المجهودات الرامية للرفع من كفاءتها في ظل العديد من المتغيرات العالمية غرار جائحة كورونا.

وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تنافسية القطاعات المصرفية لدول المغرب (تونس– المغرب– الجزائر) وآفاق النهوض بها في ظل تداعيات جائحة كورونا، وذلك من خلال دراسة وتحليل ومقارنة مؤشرات تنافسيتها، وتتبع أهم التدابير التي اتخذتها هذه القطاعات وكذا سبل وآفاق النهوض بعملها النقدي والمصرفي في ظل تداعيات جائحة كورونا. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهجين الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، وقد تم تقسيمها إلى ثلاث محاور رئيسية.

**2. لمحة عن القطاعات المصرفية لدول المغرب (الجزائر– تونس– المغرب):**

كانت دول المغرب مستعمرة من قبل الاحتلال الفرنسي، وبعد الاستقلال وقد ورثت هذه الدول بعضا من البنوك التي كانت تعمل لصالح الدولة المستعمرة، وعملت هذه الدول على تأميم الموروث الاستعماري، لتبدأ سلسلة الإصلاحات المتتالية لتطوير هذه البنوك الهشة الموروثة من جهة واستحداث بنوك تحمل راية السيادة الوطنية من جهة أخرى. وبصفة عامة تعتبر القطاعات المصرفية لدول المغرب العربي المستقلة حديثة النشأة مقارنة بمعظم القطاعات المصرفية لباقي دول العالم، وهي تعاني لغاية اليوم من ضعفها وهشاشة هياكلها ومرد ذلك حداثتها وضعف جانبها التأطيري والتشريعي، بالإضافة إلى قصور مواردها المادية والبشرية، هذا الضعف الذي تتفاوت نسبته من دولة إلى أخرى.

وتتسم بنوك دول المغرب العربي باستحواذ القطاع المصرفي العام على الحصة الأكبر من المعاملات المصرفية، كما وتتسم بتفاوتها من حيث مؤشرات الوساطة المصرفية وذلك راجع أساسا إلى الأساليب التي تعتمدها البنوك المركزية وحكومات هذه الدول في تنظيم وتسيير البنوك والمؤسسات المالية.

فبالنسبة للقطاع المصرفي الجزائري نجده يضم حاليا برئاسة البنك المركزي شبكة للبنوك تمثل 20 بنكا تجاريا ومتخصصا بما فيها البنوك الأجنبية والوطنية، العامة والخاصة، إضافة إلى 8 مؤسسات مالية. وتهيمن البنوك العمومية على هذا القطاع من خلال عدد وكالاتها وقيمة قروضها المقدمة ( Rapport annuel de la Banque d'Algérie، 2013) والبالغة نسبة 85%، وودائعها المجمعة والبالغة نسبة 90% من إجمالي الودائع المقدمة. (http://www.uabonline.org) وقد بلغ مجمل عدد الفروع الداخلية للبنوك الجزائرية 1619 فرعا. (Rapport annuel de la Banque d'Algérie, 2013)

وبالنسبة للقطاع المصرفي التونسي فلم تعرف الخارطة البنكية التونسية تحولات منذ سنة 2013 حيث لازالت متكونة من 43 مؤسسة موزعة بين21 بنكا 14 مؤسسة مالية 8 بنوك غير مقيمة تنشط في إطار إسداء الخدمات المالية لغير المقيمين (بنوك الأوف شور(*)). ويمكن تصنيف البنوك التونسية من حيث نوعية خدماتها إلى 18 بنكا شاملا و3 بنوك متخصصة، أو إلى 18 بنكا تجاريا و3 بنوك إسلامية أو من حيث الملكية إلى: 7بنوك حكومية، 11 بنكا خاصا و3 بنوك مختلطة. أما بالنسبة للتقسيم من حيث الجنسية فيوجد 9 بنوك محليا، 8 بنوك أجنبية و3 بنوك مشتركة.(https://www.bct.gov.tn/) أما عدد الفروع البنكية فقد بلغ 1553 فرعا.(http://www.uabonline.org) ويتميز القطاع المصرفي في تونس بنسبة تركز عالية حيث تدير أكبر 10 مصارف تونسية حوالي 84 في المئة من مجموع موجودات القطاع، ولديها أكثر من 90 في المئة من الودائع وحوالي 83 في المئة من القروض. (http://www.uabonline.org)

أما فيما يتعلق بالقطاع المصرفي للمملكة المغربية فعلى إثر منح الترخيص لخمسة فاعلين جدد في ميدان التمويل التشاركي، اتسع نطاق مراقبة بنك المغرب خلال سنة 2017 ليغطي ما مجموعه 86 مؤسسة ائتمان وهيئة معتبرة في حكمها، تتوزع ما بين 19 بنكا تقليديا من بينها 3 بنوك ذات نوافذ تشاركية، و5 بنوك تشاركية، و32 شركة تمويل، و6 بنوك حرة، و13 جمعية للقروض الصغرى، و9 مؤسسات أداء متخصصة في تحويل الأموال وصندوق الإيداع والتدبير وصندوق الضمان المركزي .ويشمل قطاع شركات التمويل 32 مؤسسة، حيث تقلص عددها بوحدة واحدة بعد سحب الترخيص من شركة لقروض الاستهلاك. أما قطاع شركات تحويل الأموال، فقد عرف من جهته انخفاضا بوحدة واحدة ليبلغ عددها 9 شركات نظرا كذلك لسحب الترخيص من إحدى المؤسسات. (BANK AL-MAGHRIB Rapport annuel)

وعموما يعتبر القطاع المصرفي المغربي من أكثر القطاعات المصرفية لدول المغرب العربي تطورا، فعلى الرغم من حداثة نشأته إلا أنّ بعضا من بنوكه تتصدر قوائم البنوك الأكثر تطورا ضمن دول المغرب خاصة وإفريقيا ودول العالم العربي وحتى ضمن قائمة بنوك الدول الكبرى في العالم، وذلك من حيث مؤشرات وساطتها المالية وانتشارها الجغرافي العابر للحد.

**3. تنافسية القطاعات المصرفية لدول المغرب (الجزائر- تونس- المغرب):**

يختلف تعريف التنافسية باختلاف المؤسسات والمجالات التي تعنى بها، فمن مفهومها على المستوى الدولي إلى مفهومها على المستوى القطاعي أو على مستوى الصناعة، إلى مفهومها على مستوى الوحدة اقتصادية أو المنشأة، لذا فإن أساليب قياسها ومؤشراتها أيضا تختلف حسب مفهوم كل نوع. وحيث أن العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية تناولت عدة مؤشرات لقياس التنافسية، والتي كان الهدف منها توفير مزيد من المعلومات حتى يمكن تحقيق العديد من المقارنات بين الصناعات والمنظمات وحتى الدول، فإنّه لا يمكن بتاتا حصر التنافسية في قائمة من العوامل فحسب، فهي إدراك ومعرفة وإصغاء دائم لكل ما يحيط بالمنظمة، الصناعة أو الدولة من تغيرات. وبناءا على ذلك يتم وضع معايير معبرة وقواعد مضبوطة تساعد على معرفة درجة التنافسية مقارنة بالمنافسين؛ قصد تحسين الأداء التّنافسي، وضمان استمرارية النشاط .ولقد تبين أن عددا من الدراسات التطبيقية في إطار محاولة قياس التنافسية خلطت بين قياس التنافسية على مستوى الدولة وبين قياس التنافسية على مستوى الصناعة والمنظمة، وذلك أنه عند تطبيق بعض السياسات التي تحقق تنافسية المنظمة فإنها تؤدي حتما إلى آثار عكسية على تنافسية الدولة. ومن المقبول على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية أن تنافسية الدولة لا يمكن أن تُختزل إلى مجرد عوامل مثل الناتج المحلي الإجمالي أو الإنتاجية؛ لأن المنظمات عليها أن تواجه الأبعاد السياسية والتقنية والتعليمية للبلدان المنافسة. ومن ثم يتوجب توفير المناخ الملائم للمنظمات لكي تعمل وتنافس، فبالمنظمات والسياسات الفاعلة تستطيع الأمم أن تتنافس فيما بينها. وعموما فإنه لقياس التنافسية لابد من الأخذ بعين الاعتبار: إطار التقارير وطبيعتها وكذا الهدف

من اعدادها (dco.gov.ae)، وتصدر في كل سنة مجموعة متنوعة من التقارير التنافسية منها ما يشمل كافة المجالات ومنها ما يشمل مجالا معينا ومن أهم التقارير التي تعنى بالتنافسية نجد:

- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business Report) من البنك الدولي؛
- تقرير التنافسية العالمية (World Competiveness Report) من المنتدى الاقتصادي العالمي؛
- الكتاب السنوي للتنافسية (The Global Competiveness Yearbook)؛
- تقرير التنافسية العربية (Arab Competiveness Report) من المعهد العربي للتخطيط؛

وقد تم الاعتماد على هذا التقرير الأخير في تتبع تنافسية القطاعات المصرفية لدول المغرب (الجزائر– تونس– المغرب)، ويصدر هذا التقرير عن المعهد العربي للتخطيط، هذا المعهد الذي قام بإصدار تقارير عن التنافسية في الدول العربية ومقارنتها مع بعض الدول من عدة أقاليم في العالم منذ عام 2003، وذلك سعيا منه للوقوف على مدى التقدم الذي حققته الدول العربية في مجال التنافسية، ويستعرض التقرير ترتيب الدول العربية في هذا المجال بالمقارنة مع دول أخرى تنتمي إلى عدة أقاليم تشمل دول متقدمة وأخرى نامية تتمتع بقدرة تنافسية عالية وهي :البرازيل، والهند، وكوريا الجنوبية، وإسبانيا، وتايلاند، وماليزيا، وسنغافورة، وتركيا . وحسب هذا التقرير فإنّ القطاع النقدي والبنكي يتكون من المتغيرات الكمية الآتية: معدل نمو الأصول الأجنبية– حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص– القروض المتعثرة من إجمالي القروض(%) – العائد على الأصول(%) – كفاية رأس المال% . وفيما يلي سنتطرق بالتفصيل إلى مؤشرات تنافسية القطاعات المصرفية لدول المغرب خلال الفترة (2010–2019):

**1.3 مؤشر معدل نمو الأصول الأجنبية:**

يتم حسب هذا المؤشر تقييم صافي الأصول الأجنبية بالعملة المحلية، وهذا المؤشر عبارة عن مجموع الأصول الأجنبية لدى السلطات النقدية والبنوك التجارية من الودائع النقدية مخصوما منها الالتزامات الأجنبية. وقد جاء ترتيب القدرة التنافسية للقطاعات المصرفية لدول المغرب العربي حسب هذا المؤشر للفترة (2010–2013) حسب ما يوضحه الجدول التالي:

**الشكل رقم (01): ترتيب تنافسية القطاعات المصرفية لدول المغرب (الجزائر– تونس– المغرب) حسب مؤشر معدل نمو الأصول الأجنبية للفترة (2010–2019)**

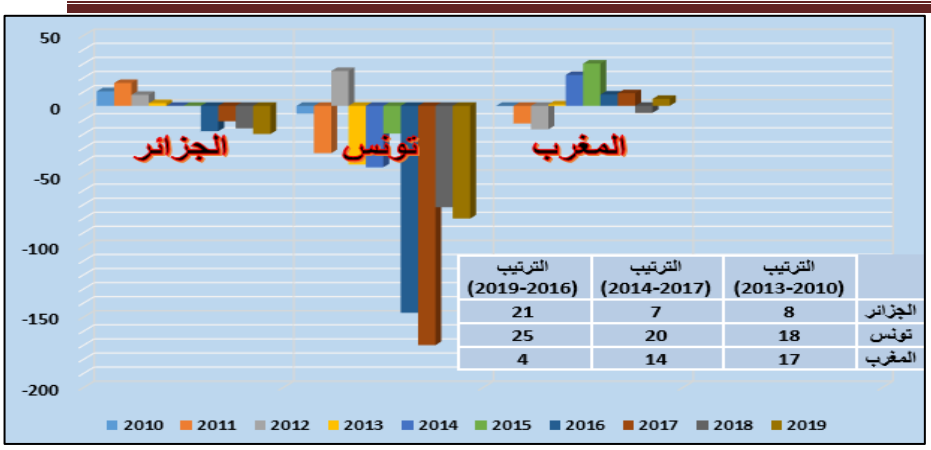


| | الترتيب (2013-2010) | الترتيب (2014-2017) | الترتيب (2019-2016) |
|---|---|---|---|
| الجزائر | 8 | 7 | 21 |
| تونس | 18 | 20 | 25 |
| المغرب | 17 | 14 | 4 |

**المصدر:** من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير تنافسية الاقتصادات العربية 2016، 2017، 2019، 2020، المنشورة على موقع صندوق النقد العربي (amf.org.ae).

حسب هذا المؤشر فقد حقق القطاع المصرفي الجزائري أعلى معدلات نمو للأصول الأجنبية بلغ متوسطه 9,0 % لمتوسط الفترة (2010–2017) نتيجة ارتفاع هذه الأصول عامي 2010 و2011، حيث صنف في المرتبة التنافسية الثامنة من ضمن قطاعات 26 دولة، في حين احتل قطاع الدولة المغربية مراتب تنافسية متأخرة نسبيا مقارنة بالقطاع الجزائري، أما فيما يتعلق بالقطاع المصرفي التونسي فيحتل مراتب متأخرة جدا خلال كل سنوات الدراسة، وهو الأمر نفس الأمر الذي شهده القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2016–2019)، وهي المرحلة الأكثر حساسية بالنسبة للعديد من الدول لا سيما الدول المصدرة للنفط، ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط الاسمي عن سعره التوازني الذي تم اعداد الموازانات العامة على أساسه، مما انعكس سلبا على الاحتياطي النقدي الأجنبي، اذن فالقطاع المصرفي سواء لتونس أو الجزائر، انخفضت مؤشرات نمو أصوله الأجنبية نظير ما يعانيه اقتصاد هذين البلدين من أزمات حيث تراجع صافي الأصول الأجنبية بنحو 10.8% عام 2017، وذلك راجع أساسا إلى ارتفاع صافي متطلبات الحكومة لتسديد عجز الموازنة العامة. أما في تونس فيعزى هذا الانخفاض إلى تراجع عائدات القطاع السياحي وتحويلات العاملين في الخارج وتراجع أرصدة البنوك التجارية لدى البنوك الأجنبية. في حين ارتفع صافي الأصول الأجنبية في الدولة المغربية بمعدل بلغ نحو 29%عام 2015. وبمعدل 8.7% سنة 2017 نتيجة ارتفاع أرصدة البنوك المغربية المستثمرة بالخارج.

### 2.3 مؤشر حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص:

عند حساب هذا المؤشر تم استخدم حجم الائتمان المحلي مقوما بالدولار الأمريكي كمعيار بدلا من نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد جاء ترتيب تنافسية القطاعات المصرفية لدول المغرب (الجزائر– تونس– المغرب) حسب هذا المؤشر للفترة (2010–2019) موضحا في الجدول الآتي:

**الشكل رقم (02): ترتيب تنافسية القطاعات المصرفية لدول المغرب (الجزائر– تونس– المغرب) حسب مؤشر حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص للفترة (2010–2019)**

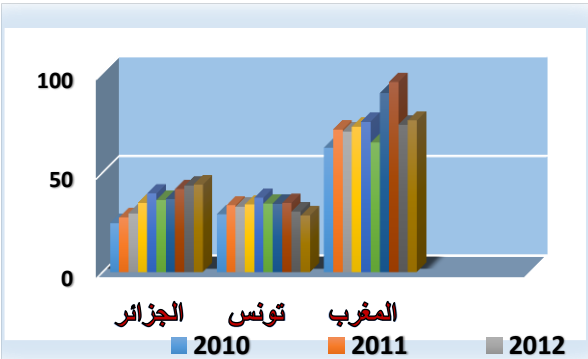


| | الترتيب للفترة (2010-2013) | الترتيب للفترة (2014-2017) | الترتيب للفترة (2016-2019) |
|---|---|---|---|
| الجزائر | 14 | 20 | 18 |
| تونس | 12 | 15 | 20 |
| المغرب | 9 | 13 | 15 |

**المصدر:** من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير تنافسية الاقتصادات العربية 2016، 2017، 2019، 2020، المنشورة على موقع صندوق النقد العربي (amf.org.ae).

ينشط الائتمان المحلي الدورة الاقتصادية من خلال تشغيل الأموال في المشاريع التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي تحقيق معدلات النمو المستهدفة، واستخدم في هذا التقرير الائتمان المحلي مقوما بالدولار بدالً من نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي الامريكي كمقياس لحجم الائتمان المحلي، حيث تبين في بعض الدول أن نسبة حجم القطاع المصرفي إلى الناتج نسبياً المحلي الاجمالي مرتفع على الرغم من انخفاضه عام 2015، ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار صرف العملات الوطنية مقابل الدولار الأمريكي (amf.org.ae)، وحسب الشكل أعلاه فقد تصدر القطاع المصرفي لدولة المغرب الترتيب تليه في ذلك تونس ثم الجزائر خلال الفترة (2010–2017).

### 3.3 مؤشر القروض المتعثرة من إجمالي القروض:

تعد مشكلة الديون المتعثرة من أهم القضايا الاقتصادية التي تواجه القطاع المصرفي وتشغل صانعي القرار الاقتصادي، لما لها من خطورة على الاقتصاد الوطني، حيث يتوقع حدوث أزمة مالية إذا تجاوزت نسبة القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي 10 %، أما المقترض فيسمى بالمقترض بالمتعثر إذا تعثر عن سداد أصل مبلغ الدين مضافا إليه الفوائد المستحقة لمدة تزيد عن ستة أشهر (180 يوم)، حيث يعتبر الدين المتعثر غير فعال لأنه لم يحقق أي عائد للبنك. وحسب هذا المؤشر وبحسب تقارير صندوق النقد العربي فقد جاء ترتيب تنافسية القطاعات المصرفية لدول المغرب الثلاث خلال الفترة (2010–2019) كالآتي:

**الشكل رقم (03): ترتيب تنافسية القطاعات المصرفية لدول المغرب (الجزائر– تونس– المغرب) حسب مؤشر القروض المتعثرة من إجمالي القروض للفترة (2010–2019)**

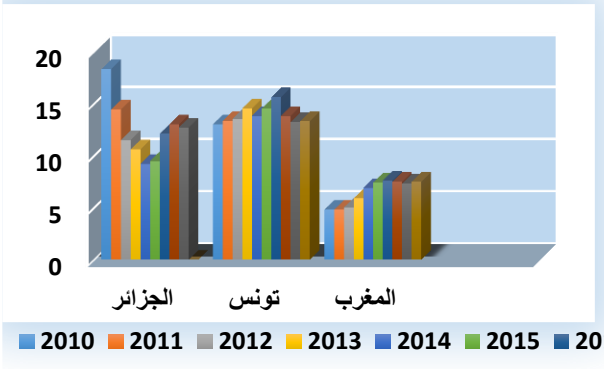


| السنوات | الترتيب للفترة (2013-2010) | الترتيب للفترة (2017-2014) | الترتيب للفترة (2019-2016) |
|---|---|---|---|
| الجزائر | 18 | 21 | 23 |
| تونس | 17 | 22 | 24 |
| المغرب | 9 | 20 | 18 |

**المصدر:** من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير تنافسية الاقتصادات العربية 2016، 2017، 2019، 2020، المنشورة على موقع صندوق النقد العربي (amf.org.ae).

حسب الشكل أعلاه تشير الإحصاءات إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في القطاع المصرفي التونسي فوق10 % مما ينبأ بأزمة مالية خلال فترة الدراسة، بينما يعاني القطاع الجزائري من نفس المشكلة خلال الفترة (2013-2010) لتعرف هذه النسب منحى تنازلي خلال سنتي 2014 و2015، لترتفع نسبة هذه القروض المتعثرة خلال الفترة(2018-2016)، ويرجع ذلك تحديدا إلى الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الدولة الجزائرية بسبب الانهيار الحاد لأسعار البترول الذي يعتبر المصدر الأساسي والمعول عليه في تمويل خزينة الدولة، وكذا انهيار أسعار صرف الدينار مقابل العملات المرجعية...الخ.

أما فيما يتعلق بالقطاع المصرفي لدولة المغرب فقد واصلت القروض المتعثرة منحاها التصاعدي حيث عرفت زيادة نوعية خلال الفترة (2019-2014) مقارنة بالفترة (2013-2010)، مما أثر سلبا على تنافسية القطاع إذ نجد أنها على الرغم من احتلالها المركز التاسع خلال الفترة (2013-2010) تقهقر وضعها التنافسي بشدة خلال الفترة (2019-2014). وقد كشف تقرير لبنك المغرب عن تجاوز القروض في وضعية صعبة لسقف 63 مليار درهم بنهاية سنة 2017، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 4 في المئة بالمقارنة مع سنة 2016. وبناءً على ذلك، يواصل بنك المغرب الإصلاحات المدرجة في برنامجه الاحترازي للحد من المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي، وخصوصاً فيما يتعلق بمخاطر الائتمان والتركز الائتماني. حيث أدخل البنك إصلاحاً على معايير تصنيف القروض المصرفية في اتجاه توحيدها وانسجامها، إضافة إلى إدخال صنف «القروض الحساسة» وفرض مؤن خاصة بها بنسبة 10 % على الأقل. وضمن هذا الإطار، فرض بنك المغرب على الشركات الكبرى التي تتجاوز مديونيتها 500 مليون درهم شروطاً جديدة في مجال الإفصاح المالي والشفافية، وأخضعها لمتابعة خاصة من طرف البنوك. (http://www.uabonline.org)

### 4.3 مؤشر كفاية رأس المال:

وتعبر هذه النسبة عن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في ظل المخاطر الائتمانية وقد حددت لجنة بازل معدل 8% كحد أدني لها. وقد جاء ترتيب تنافسية القطاعات المصرفية لدول المغرب حسب هذا المؤشر للفترة (2010–2013) حسب ما يوضحه الجدول التالي:

**الشكل رقم (04): ترتيب تنافسية القطاعات المصرفية لدول المغرب العربي (الجزائر– تونس– المغرب) حسب مؤشر كفاية رأس المال للفترة (2010–2019)**

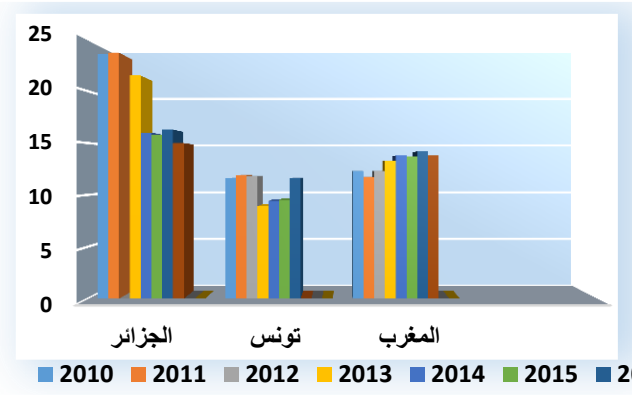


| السنوات | الترتيب للفترة (2013-2010) | الترتيب للفترة (2017-2014) | الترتيب للفترة (2019-2016) |
|---|---|---|---|
| الجزائر | 1 | 13 | . |
| تونس | 16 | 21 | . |
| المغرب | 15 | 18 | . |

**المصدر:** من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير تنافسية الاقتصادات العربية 2016، 2017، 2019، 2020، المنشورة على موقع صندوق النقد العربي (amf.org.ae).

حسب الشكل أعلاه فقد استحوذ القطاع المصرفي الجزائري على المركز الأول وبجدارة على مستوى الدول العربية عامة و دول المغرب خاصة من حيث مؤشر كفاية رأس المال، وعلى الرغم من عدم توفر البيانات المتعلقة بكفاية رأس المال للسنتين الأخيرتين للفترة (2010–2014) إلا أن المتعارف عليه أن توفر البنوك الجزائرية على فائض من السيولة انطلاقا من سنة 2002، ومخصصات دعمها من قبل الخزينة العمومية من جهة ،و ارتفاع أسعار البترول الذي تشهده البلاد في هذه الفترة بالذات من جهة أخرى، جعل هذه البنوك توفر السيولة اللازمة لمواجهة المخاطر المحتملة، خاصة و أنَ الإطار التنظيمي لسنة 2008 المتضمن الرأس مال الأدنى للمصارف والمؤسسات المالية دفع بالبنوك العامة منها قبل الخاصة إلى تعزيز قواعدها الرأسمالية، وبالتالي فالبنوك الجزائرية حققت في السنوات الأخيرة معدلات أعلى بكثير من المعايير الموصى بها في إطار بازل الثالثة (Rapport annuel de la Banque d'Algérie، 2013). لكن في الفترة (2014–2017) يمكننا ملاحظة تراجع مؤشر كفاية رأس المال من 16.3%عام 2016 إلى 15 % عام 2017، متأثرا بعدة عوامل منها ارتفاع نسبة القروض المتعثرة من 12 %عام 2016 إلى حوالي 13 %عام 2017.

أما بالنسبة إلى القطاع المصرفي التونسي فعلى الرغم من ارتفاع مؤشر كفاية رأس المال في بقية الدول حيث ارتفع إلى ما يفوق 10 في المائة الا أن تونس تستثنى من ذلك، بحيث بلغ فيها المؤشر 8.9 %عام2013 مقابل 9.4 %عام 2014 و9.51 % عام 2015، وهو ما دفع بالبنك المركزي التونسي إلى

تعديل وتنشيط السوق ومراجعة مؤشر الاحتياطي الإلزامي وضبط عملية الاقتراض، إضافة إلى ذلك فقد أصدرت وزارة المالية بعض القرارات التي تهدف إلى ضبط مقاييس وقواعد التصرف التي يخضع لها صندوق الودائع والأمانات في مختلف استثماراته. أما بالنسبة للقطاع المصرفي المغربي فيمكننا ملاحظة تحسن مستمر في معدلات كفاية رأس المال لا سيما خلال الفترة (2014-2011).

**5.3 مؤشر العائد على الأصول:**

ويحسب انطلاقا من قسمة صافي الربح على إجمالي الأصول وتعبر هذه النسبة عما يمكن أن يحققه استخدام الأصول في تحقيق الأرباح. وقد جاء ترتيب القدرة التنافسية للقطاعات المصرفية لدول المغرب العربي حسب هذا المؤشر للفترة (2010-2013) حسب ما يوضحه الجدول التالي:

**الشكل رقم (05): ترتيب تنافسية القطاعات المصرفية لدول المغرب (الجزائر- تونس- المغرب) حسب مؤشر العائد على الأصول للفترة (2010-2019)**

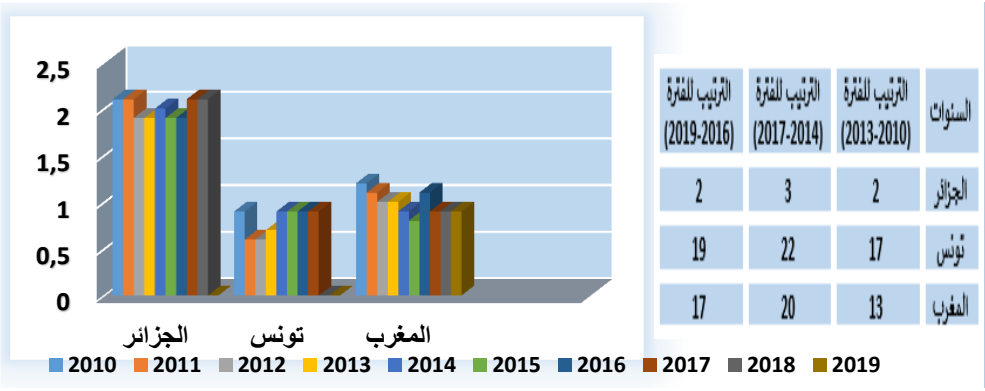


| السنوات | الترتيب للفترة (2013-2010) | الترتيب للفترة (2017-2014) | الترتيب للفترة (2019-2016) |
|---|---|---|---|
| الجزائر | 2 | 3 | 2 |
| تونس | 17 | 22 | 19 |
| المغرب | 13 | 20 | 17 |

**المصدر:** من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير تنافسية الاقتصادات العربية 2016، 2017، 2019، 2020، المنشورة على موقع صندوق النقد العربي (amf.org.ae).

من الشكل السابق وحسب هذا المؤشر احتل القطاع المصرفي الجزائري المرتبة الأولى مقارنة بالقطاعين البنكيين لكل من تونس والمغرب ومراتب متقدمة جدا تتراوح بين الثانية والثالثة مقارنة بالقطاعات المصرفية للدول العربية وبقية القطاعات للدول المقارنة، حيث بلغت نسبة العائد على الأصول في متوسطها للفترة (2010-2018) حوالي 2%.أما بالنسبة للقطاع المصرفي المغربي فقد تراجع صافي أرباح البنوك التجارية فيه من 1226.3 مليار درهم سنة 2016 إلى 1083 مليار درهم سنة 2017، مما أثر على مؤشر العائد على الأصول، وقد قدر متوسط العائد على الأصول خلال الفترة (2010-2019) بحوال0.98%.

وبصفة عامة وحسب المؤشرات السابقة الذكر مجتمعة يمكننا ترتيب القدرة التنافسية للقطاعات المصرفية لدول المغرب للفترة (2010-2019) حسب الجدول الآتي:

**الجدول رقم (01): ترتيب تنافسية القطاعات المصرفية لدول المغرب( الجزائر- تونس- المغرب) حسب مؤشر القطاع لنقدي والمصرفي للفترة( 2010-2019)**

| | المؤشر العام للقطاع النقدي والمصرفي | | | الترتيب للفترة (2010-2014) | الترتيب للفترة (2014-2017) | الترتيب للفترة (2016-2019) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الفترة (2013-2010) | الفترة (2014-2017) | الفترة(2013-2010) | | | |
| الجزائر | 0.4894 | -0.1301 | 0.2380 | 7 | 7 | 17 |
| تونس | -0.8651 | -1.3858 | -0,9847 | 19 | 22 | 26 |
| المغرب | -0.3336 | -0.1182 | -0.5874 | 15 | 20 | 16 |

**المصدر:** من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير تنافسية الاقتصادات العربية 2016، 2017، 2019، 2020، المنشورة على موقع صندوق النقد العربي (amf.org.ae).

من الجدول أعلاه ومما سبق يمكننا القول أن الإصلاحات البنكية الهيكلية التي تم اتباعها تحت إشراف سلطة بالبنوك المركزية قد ساهمت في تحسين مؤشرات القطاعات المصرفية للدول محل الدراسة، لكن مع حدوث الأزمة المالية العالمية تخوفت الدول التي تتواجد فيها البنوك الأجنبية بكثافة كالمغرب وبدرجة أقل تونس تليها الجزائر من الآثار السلبية لهذه الأزمة على قطاعاتها المصرفية بصفة خاصة واقتصاداتها بصفة عامة، وذلك بسبب تقليص البنوك الأجنبية لمديونيتها تجاه هذه الدول كالبنك الدولي مثلا، وكذا بسبب استحواذ أحد البنوك الأجنبية على حصة عالية من السوق المصرفي المحلي لوطنها الأم مما قد يؤدي إلى سحب وامتصاص سيولتها في بنوك الدول المغربية المضيفة و يلحق الضرر بها. (amf.org.ae)

وفي سنة 2009 ظهرت علامات الأزمة جلية على اقتصاد بعض الدول كتونس والمغرب وذلك جراء انخفاض الاستثمارات الأجنبية وتحويلات المغتربين وعائدات السياحة، أما الجزائر فقد عرف اقتصادها تراجعا أيضا لكن بسبب تراجع أسعار النفط، وفي هذا السياق قامت الجزائر بوضع تدابير مالية ومصرفية لاحتواء تداعيات هذه الأزمات، حيث تم تخصيص اعتمادات إضافية في إطار القانون التكميلي لسنة 2009 عن طريق زيارة مخصصات ضمان القروض البنكية (imf.org).

وقد شهد القطاع المصرفي لدول المغرب نهاية سنة 2010 تطورا ملموسا على صعيد القواعد الرأسمالية للبنوك، كما شهد معدل كفاية رأس المال المرجحة بالمخاطر الائتمانية تحسنا ملحوظا إلى ما يفوق النسبة المحددة بمعايير بازل الثانية حيث ارتفع بنحو15% في كل من تونس والجزائر، واستثني من ذلك الدولة المغربية (imf.org). ومن الجدول السابق نلاحظ تفوق القطاع المصرفي الجزائري على القطاعين البنكيين لكل من المغرب وتونس خلال الفترة (2013-2010)، وقد عزز تفوقه كل من مؤشر كفاية رأس المال، ومؤشر العائد على الأصول، يليه في ذلك القطاع المصرفي المغربي ثم التونسي. لكن ما تجدر الإشارة إليه أن الواقع الفعلي للقطاع المصرفي الجزائري في الوقت الحالي لا يؤهله لاحتلال المركز الأول ضمن مجموع قطاعات دول الجوار، كونه يعاني من جملة من المشاكل أهمها كبر حجم الديون المتعثرة التي تتخبط فيها جل البنوك العمومية، هذه الأخيرة التي تهيمن على الوساطة البنكية في الجزائر والتي تلجأ دائما للخزينة العمومية لتغطية هذه العيوب والمشاكل. ودليل ذلك هو ضعف تنافسية هذا القطاع وتقهقر ترتيبه، لا

سيما بعد الأزمة المالية التي ضربت الجزائر بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية انطلاقا خلال الفترة (2017-2014) لنسبة فاقت 70% وما خلفته هذه الأزمة من عجز في الموازنة العامة وانعكاسات سلبية على الاقتصاد الجزائري بكل قطاعاته، لا سيما القطاع المصرفي الجزائري الذي انتقل في ترتيبه التنافسي من المرتبة 7 عربيا خلال الفترة (2017-2014) إلى المرتبة 17 عربيا، ليتفوق عليه نظيره المغربي خلال الفترة(2019-2016) والذي يعرف استقرار في تنافسيته على غرار القطاع المصرفي التونسي رغم تأخر مراتبهما التنافسية.

**4. آفاق النهوض بالقطاعات البنكية للدول الثلاث في ظل جائحة كورونا (كوفيد- 19):**

تواجه كل الدول في الوقت الراهن اضطرابات اقتصادية أشد حدة على الأرجح مما شهدته أثناء الأزمة المالية العالمية، فقد أحدثت جائحة فيروس كورونا صدمة ذات طابع مختلف تماما عما شهدته الدول من قبل، ذلك أنه لم يسبق للاقتصادات الحديثة أن أوقفت نشاطها دون سابق إنذار، ومن أسبوع لآخر نجد أنّ أعدادا كبيرة من العمالة فقدت وظائفها ومصدر دخلها، وخلت كل المطاعم والفنادق والمطارات من روادها، كما ويعاني المستهلكون ومؤسسات الأعمال في الوقت الراهن من خسائر فادحة في الدخل مع احتمالات ظهور حالات إفلاس واسعة النطاق.

وتتزايد حاليا الضغوط على النظام المصرفي وأصبح ازدياد حالات التوقف عن سداد الديون أمرا وشيكا. وتشير توقعات كثيرة إلى تعرض القطاع المالي لصدمة بحجم مقارب لما شهدناه أثناء أزمة عام 2008 (imf.org). لكن حكومات ومؤسسات كل الدول لم تقف مكتوفة الأيدي بل حاولت بشتى الطرق مجابهة هذا الوضع الوبائي، ومن أهم الإجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية لدول المغرب الثلاث في اطار التخفيف من حدة الجائحة على قطاعاتها المصرفية نجد:

- بالنسبة للدولة الجزائرية، وعلى غرار بقية دول العالم فقد تأثرت بجائحة كورونا (كوفيد-19) بشدة على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية...الخ وفيما يلي ندرج أهم التداعيات التي عانى منها الاقتصاد الجزائري بشقيه الحقيقي والمالي:

- ✓ ارتفع معدل التضخم كنتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات، والملابس والاحذية، والأثاث والمفروشات، النقل والاتصالات، التعليم والثقافة والترفيه، الصحة والسكن...الخ، حيث بلغ خلال سنة 2021 حوالي 4.23%؛
- ✓ المشاكل تواجه تنظيم الأسواق الداخلية؛
- ✓ التأثيرات الناتجة عن تذبذب الظروف المناخية وأثرها على الإنتاج الزراعي؛
- ✓ التغيرات في الأسعار العالمية للنفط؛
- ✓ تذبذب أسعار صرف كل من الدولار واليورو باعتبارهما العملتين الرئيستين في المعاملات التجارية للجزائر... وغيرها من التداعيات الأخرى؛

وعلى غرار ذلك قام بنك الجزائر بتبني سياسة نقدية تيسيرية في محاولة لدعم الاقتصاد المحلي في اطار احتواء هذه التداعيات، وتتمثل أهم الإجراءات والتدابير التي اعتمدها البنك المركزي الجزائري للتخفيف من وطأة الجائحة فيما يلي (العديد من المراجع):

- خفض معدل الاحتياطات الإجبارية مرتين من معدل 10 % إلى 8 % إلى 6%، وذلك لتمكين البنوك من رفع مستويات السيولة لديها لمساعدتها على ممارسة نشاطها التمويلي خاصة في ظل الجائحة؛
- خفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى نسبة 60 % بعدما كانت في حدود 100%؛
- السماح للبنوك بتمديد آجال سداد مدفوعات القروض بدون الحاجة إلى تكوين مخصصات مقابلة؛
- تخفيض معدل الفائدة الرئيسية من 3.25% إلى 3%؛
- تخفيف نسب إيفاء الديون والسيولة؛
- منع البنوك إمكانية تأجيل سداد القروض وإعادة جدولة الديون ومنح قروض إضافية للعملاء حتى الذين تأجيل الفروض الحالية أو إعادة جدولتها؛
- تشجيع المزيد من الاندماج المالي عن طريق التركيز على الرقمنة والمنتجات المبتكرة؛
- رفع عتبات إعادة تمويل بنك الجزائر الأوراق العمومية القابلة للتفاوض وتفعيل عمليات السوق المفتوحة لمدة شهر واحد؛
- تمديد العمل بتخفيف المتطلبات الاحترازية للبنوك سنة 2021، والذي تم الإعلان عنه لأول مرة سنة 2020؛
- تشجيع الخدمات المالية الممولة بواسطة الصيرفة المتوافقة مع الشريعة والعمل على إصدار النصوص التنظيمية الخاصة بها من طرف بنك الجزائر؛
- الإعلان عن عدة تدابير لخفض فاتورة الاستيراد بما لا يقل عن 10 مليار دولار أمريكي؛
- تشجيع عملاء البنوك والمؤسسات المالية على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وتزويد التجار بأجهزة الدفع الالكتروني،
- تمديد العمل بالبرنامج الخاص المعتمد من طرف بنك الجزائر لإعادة التمويل، حتى نهاية النصف الأول لسنة 2022، بهدف دعم التعافي الاقتصادي.

أما بالنسبة للدولة التونسية، فقد شهدت تحديدا في سنة 2020 استقرارا في قيمة الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية وذلك نتيجة تضافر عدة عوامل من أهمها تقلص عجز الميزان التجاري في ظل تراجع الواردات جراء جائحة كوفيد-19 واستمرار تدفق موارد بالعملة الأجنبية بنسق مرتفع نسبياً بدعم من تحويلات التونسيين بالخارج والتمويلات الخاصة والعامة التي تحصلت عليها تونس منذ بداية عام 2020 وهو ما أدى

إلى تحسين مستوى السيولة في سوق الصرف المحلية. كما ساهمت السياسة النقدية الرشيدة التي انتهجها البنك المركزي منذ 2019 في التحكم في حجم السيولة على السوق النقدية المحلية وهو ما شجع المتعاملين الاقتصاديين على بيع العملة الأجنبية مقابل الدينار وعزز الثقة بالعملة الوطنية. حيث ارتفع عرض النقود (M2)بنسبة 11.6% في عام 2020 مقابل 9% لمعدل نمو السيولة المسجل سنة 2019، ومن المتوقع أن يؤثر ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية والطاقة وبطء تعافي الاقتصاد التونسي نتيجة التداعيات غير المسبوقة للجائحة على القطاع السياحي، ما من شأنه أن يبقي على المخاطر التضخمية فيها .(amf.org.ae)

إضافة إلى ما سبق ذكره فقد اتخذ البنك المركزي التونسي العديد من التدابير والإجراءات لمجابهة الجائحة وذلك من خلال: (amf.org.ae)

- تخفيض سعر الفائدة الرئيسية، واصدار تعليمات للبنوك بتأجيل سداد جميع القروض، وإنشاء صناديق استثمارية وضمانات سيادية على الائتمانات الجديدة؛ (https://www.oecd.org/)
- مطالبة البنوك بتأجيل سداد القروض القائمة وتعليق أي رسوم على المدفوعات الإلكترونية والسحوبات؛
- انشاء صناديق استثمارية؛ وضمان حكومي للعمليات الائتمانية الجديدة؛
- تفعيل آلية للدولة لتغطية الفرق بين معدل الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الفعلي على قروض الاستثمار في حدود 3 %؛
- اصدار قرار بالسماح لمن يفوق دخله الشهري الصافي ألف دينار بالاستفادة من الحزم التحفيزية التي أصدرها البنك لمدة ثلاثة أشهر؛
- دعم الطلبة والعاملين بالخارج وفق إجراءات الحجر الصحي، والترخيص في التحويل المسبق لمصاريف الإقامة المتعلقة بالدراسة والعمل بالخارج، لتمكينهم من تغطية حاجياتهم خلال تلك الفترة؛
- السماح البنوك والمؤسسات المالية بتأجيل عقد جلستها العامة العادية للمساهمين، إلى غاية الأجل القانوني المحدد؛
- دعوة البنوك والمؤسسات المالية لتعليق كل إجراء يتعلق بتوزيع الأرباح عن سنة 2019، والامتناع عن عمليات شراء أسهمها وذلك بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي.

أما بالنسبة للدولة المغربية وفي إطار تعزيز الاستقرار المالي لا ينفك بنك المغرب أن يترأس لجنة للتنسيق والاشراف على المخاطر النظامية التي تضم الهيئة المغربية لسواق راس المال، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الادارة استحداث مجموعة عمل مكلفة بالتتبع الوثيق للمخاطر التي قد تشكلها أزمة وباء كوفيد-19 على الاستقرار المالي بشكل اسبوعي. ولم

تكشف مؤشرات المراقبة حتى يومنا هذا عن أي مخاوف كبيرة يمكن أن تهدد الاستقرار المالي. فرغم تأثير الأزمة على ربحية البنوك يواصل القطاع المصرفي إظهار مرونته بفضل أساساته القوية وتدابير الدعم التي تتخذها الجهات المعنية بشكل عام، وقد شهد قطاع التامين في دولة المغرب مستويات أداء جيدة خلال تفشي الجائحة، فعلى الرغم من تعرضه في بداية الأزمة لخسائر على مستوى فوائض القيمة غير المحققة، إلا أنها تقلصت تدريجياً في أعقاب ذلك. وفي هذا الاطار، عملت هيئة مراقبة التأمينات بدورها على اتخاذ تدابير للتخفيف من القواعد الاحترازية خاصة في مجال تكوين المخصصات الناتجة عن تراجع قيمة التوظيفات. (amf.org.ae)

وباختصار فقد قام بنك المغرب بتفعيل جميع أدواته، التقليدية منها وغير التقليدية، وذلك في كل مجالات تدخله التي تغطي السياسة النقدية والمراقبة الاحترازية الجزئية والكلية وتدبير احتياطيات الصرف وكذا تزويد السوق بالنقد والولوج إلى المالية (RA 2020-ARA2372021.pdf). ومن بين الإجراءات والتدابير المعتمدة من قبله للتخفيف من آثار الجائحة: (amf.org.ae)

- تخفيض أسعار الفائدة خاصة خلال سنة 2020؛
- إمكانية لجوء البنوك إلى كافة وسائل إعادة التمويل المتاحة بالدرهم وبالعملات الأجنبية توسيع نطاق السندات والأوراق المالية مقابل عمليات إعادة التمويل؛
- تمديد آجال عمليات إعادة التمويل، وتعزيز برامج إعادة تمويل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، عن طريق إدماج القروض التشغيلية، إلى جانب قروض الاستثمار والرفع من وتيرة إعادة تمويلها؛
- تعليق مدفوعات القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص؛
- التحرير الكامل لحساب الاحتياطي لفائدة البنوك، ليصل إلى 0%، مما يمكن من ضخ سيولة إضافية دائمة؛
- توسيع نطاق الضمانات المقبولة لعمليات إعادة الشراء وضمانات الائتمان لتشمل أدوات الدين العام والخاص؛
- السماح للبنوك باحتفاظ بنسبة تغطية للسيولة أقل من تلك المقررة في إطار بازل 3؛
- التخفيف من بعض المتطلبات الرقابية على قطاع للتخفيف من تأثير الجائحة على قطاع التأمين؛
- تم انشاء تمويل لتسهيل الإقراض تحت اسم "ضمان أكسجين (Damien Oxygene) "لتقديم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بأسعار فائدة مدعومة مع ضمان بنسبة 95% من صندوق الضمان المركزي.

انطلاقا مما سبق وعلى غرار الخبراء والفاعلين في مجال الصحة، يتحرك المراقبون المصرفيون حاليا لمواجهة هذا الوضع المتسارع والاستثنائي، لذلك لابد أن يحشد هؤلاء المراقبون ما لديهم من أدوات في مجموعة قواعدهم المخصصة للاستجابة للكوارث الطبيعية، وأحداث المخاطر التشغيلية، ونوبات الضغوط

المصرفية. وفيما يلي أهم التوجيهات التي يمكن تقديمها لأصحاب القرار في المجال المالي والمصرفي على غرار ما تم تقديمه من قبل صندوق النقد الدولي تماشيا مع مقتضيات الجائحة: (imf.org)

- **عدم تغيير القواعد:** فتغيير القواعد أثناء الأزمة سيتسبب على الأرجح في زيادة الارتباك، وهو نفس الأمر الذي يمكن أن يحدث كذلك عند تأجيل تنفيذ المبادرات الجديدة؛ فينبغي أن يظل تركيز البنوك منصبا على استمرارية العمليات الجارية، نظرا لازدياد صعوبة إجراء مثل هذه العمليات عن بُعد؛
- **استخدام الهوامش الوقائية** :على جهات التنظيم المصرفي توخي الوضوح في التواصل بشأن ضرورة استخدام احتياطيات رأس المال والسيولة الوقائية لدعم مواصلة تقديم القروض المصرفية، دون أن يترتب على ذلك أي تبعات سلبية على إدارة البنوك. فالبنوك التي عملت على تكوين هذه الاحتياطيات الوقائية وصلت إلى مستويات أعلى بكثير من الحد الأدنى الإلزامي معايير بازل، وهذا في إطار التعامل مع الضغوط على السيولة وتدني الايرادات نتيجة عدم أداء المدفوعات أي سداد القروض؛
- **تشجيع تعديل القروض:** من خلال الوضوح في إبلاغ البنوك بضرورة اتخاذ إجراءات استباقية لإعادة جدولة حافظة قروضها بالنسبة للمقترضين الأشد تضررا من هذه الصدمة، وينبغي لهم كذلك تذكير البنوك بتوخي المرونة في إدارة مخاطر الائتمان والمعايير المحاسبية لانخفاض قيمة الأصول في مثل هذه الظروف. فعلى الأجهزة المحاسبية تقديم توضيحات مفيدة لمدققي الحسابات عما يمكن أن تكون عليه صورة هذه التعديلات بمجرد بدء الاقتصاد في التعافي؛
- **عدم إخفاء الخسائر:** على البنوك والمستثمرين وحملة الأسهم وحتى دافعي الضرائب الشفافية في مجال اعلان الخسائر ووجوب تحملها، فالشفافية تساعد في تهيئة جميع الأطراف المعنية؛ بينما لا تؤدي المفاجآت إلا لتردي طبيعة استجاباتهم، مثلما تأكد حدوثه أثناء أزمة عام 2008؛
- **إيضاح المعالجة التنظيمية لإجراءات وتدابير الدعم: من خلال** تقديم إيضاحات مسبقة حول كيفية معالجة التدابير المستمدة من المالية العامة، بما في ذلك التدابير الموجهة للمقترضين، وضمانات الائتمان، وإعفاءات السداد المؤقتة، والتحويلات المباشرة، وإعانات الدعم على نحو يتجاوز أي توجيهات حالية في إطار اتفاقية بازل؛
- **تعزيز التواصل:** بتشجيع إقامة الحوار المستمر بين المراقبين والبنوك، خاصة في مثل هذا الوضع غير المسبوق. والاهتمام بمتطلبات الإبلاغ بالبيانات وقت الأزمات فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية، مثل السيولة ومراكز الدائنين؛

- **التنسيق عبر الحدود:** التنسيق واسع النطاق بين الجهات التنظيمية على المستوى الدولي مطلب ضروري فهذه الأزمة ستنتهي في نهاية المطاف، وآثارها ستستغرق بعض الوقت حتى تنحسر، ولكن المحافظة على سلامة الإطار الدولي ستكون بالغة الأهمية لضمان موثوقية النظام المالي العالمي.

**5. تحليل النتائج:**

على الرغم من حداثة القطاعات المصرفية لدول المغرب العربي الثلاث والمتمثلة في كل من الجزائر، تونس والمغرب، والتي تُنسب حداثتها لحداثة استقلال هذه الدول التي كانت كل منها مستعمرة فرنسية، إلا أن هذه القطاعات تحتل مراكز تنافسية مقبولة إلى أبعد الحدود وذلك بالنظر إلى مؤشراتها التنافسية. وتتباين هذه المؤشرات من دولة إلى أخرى تبعا لتباين اقتصاداتها من جهة، وتبعا للإصلاحات التي مرت بها بنوك كل منها ومدى التنوع في الخدمات المقدمة والانتشار الجغرافي لها من جهة أخرى.

وقد تأثرت الأوضاع النقدية والمالية في الدول الثلاث على غرار الكثير من الدول العربية بالتطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية لاسيما فيما يتعلق بالتغيرات في أسوق السلع العالمية لاسيما النفط، وبالانكماش المسجل في مستويات الناتج المحلي الإجمالي نتيجة جائحة كورونا (كوفيد– 19)، والضغوطات التي شهدتها الموازنات العامة في الدول العربية، وهو ما أثر في مجمله على وضعية السيولة والائتمان الممنوح ومؤشرات السلامة المصرفية في الدول المغربي، وقد لعبت السياسة النقدية دورا كبيرا في التخفيف من التداعيات الاقتصادية الناتجة عن الجائحة من خلال تبني العديد من تدابير السياسة النقدية التوسعية التي عززت من مستويات ثقة المستثمرين ودعمت أوضاع السيولة المحلية ووفرت الائتمان اللازم للتخفيف من حدة الركود الاقتصادي الذي شهدته تلك الأسواق. كما استفادت المصارف المركزية ومؤسسات النقد من المرونة التي أتاحها استخدام أدوات السياسة الاحترازية الكلية ولاسيما فيما يتعلق بتحرير هامش الدعامة التحوطية لرأس المال، وهامش التقلبات الدورية في زيادة مستويات قدرة القطاع المصرفي على منح الائتمان، ففي عام 2020 تبنت هذه الدول عدد من الإصلاحات على صعيد السياسة النقدية استهدفت المحافظة على تحقيق الاستقرار السعري وتخفيف الآثار المترتبة على انتشار الجائحة على الأسواق المحلية، من خلال: (amf.org.ae)

- العمل على تطوير أدوات السياسة النقدية وتطوير أسواق النقد؛
- مراجعة الأطر التشريعية الهادفة لضمان الاستقرار المالي؛
- الاعتماد على الابتكار والسرعة والجودة في تقديم الخدمات المالية في ظل التطورات الإيجابية باكتشاف أكثر من لقاح لوباء كوفيد؛
- مواصلة عدد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد لتبني سياسات القدية توسعية لدعم التعافي الاقتصادي من خلال الإبقاء على أسعار الفائدة النقدية عند مستويات منخفضة بما يساعد على دعم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص؛

- مواصلة مساعي التدخل من خلال بقية أدوات السياسة النقدية لضمان توفر مستويات كافية من السيولة بالعملتين المحلية والأجنبية في ظل أطر تراعي ضمان الاستقرار المالي والسلامة المصرفية.

**6. خاتمة:**

حظي تطوير القطاع المالي والمصرفي باهتمام ملحوظ من السلطات في الدول المغربية (الجزائر– تونس– المغرب) منذ استقلال هذه الدول إلى يومنا هذا، حيث عملت السلطات وعلى رأسها البنوك المركزية على تطوير القوانين والتشريعات المصرفية التي تحكم أعمال البنوك، ووفرت المزيد من التطوير والانفتاح للنشاط المصرفي. وقد تركزت هذه الإصلاحات على توفير بيئة مواتية للعمل المصرفي من خلال تطوير جوانب البنى التحتية للقطاع المالي بصفة عامة، وعلى وجه الخصوص أنظمة مقاصة وتسوية المدفوعات، الاستعلام الائتماني، حماية الودائع، رقمنة القطاع المصرفي، اعتماد معايير المحاسبة الدولية...الخ .كما وقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية الكلية على مستوى هذه الدول في توفير بيئة مواتية لنمو القطاع المصرفي بها وعملت على رفع مستوى ربحيته وكفاءته النسبية في تخصيص الموارد خلال العقدين الماضيين.

اذن فالإصلاحات البنكية الهيكلية التي تم اتباعها تحت إشراف سلطة بالبنوك المركزية تعتبر من أبرز العوامل التي ساهمت في تحسين مؤشرات القطاعات المصرفية للدول محل الدراسة( الجزائر– تونس– المغرب)، لكن مع حدوث الأزمة المالية العالمية تخوفت الدول التي تتواجد فيها البنوك الأجنبية بكثافة كالمغرب وبدرجة أقل تونس تليها الجزائر من الآثار السلبية لهذه الأزمة على قطاعاتها المصرفية بصفة خاصة واقتصاداتها بصفة عامة، وذلك بسبب تقليص البنوك الأجنبية لمديونيتها تجاه هذه الدول كالبنك الدولي مثلا، وكذا بسبب استحواذ أحد البنوك الأجنبية على حصة عالية من السوق المصرفي المحلي لوطنها الأم وهو الأمر الذي بدا جليا خلال سنة 2009 أين ظهرت علامات الأزمة على اقتصاد كل من تونس والمغرب وذلك جراء انخفاض الاستثمارات الأجنبية وتحويلات المغتربين وعائدات السياحة، أما الجزائر فقد عرف اقتصادها تراجعا أيضا بسبب هذه الأزمة وبصفة دقيقة بسبب تراجع أسعار النفط وهو الأمر الذي أثر في تنافسية القطاعات المصرفية لهذه الدول، وفي هذا السياق قامت هذه الدول بوضع تدابير مالية ومصرفية لاحتواء تداعيات هذه الأزمات، حيث تم تخصيص اعتمادات إضافية.

ومع ذلك فقد تصدر القطاع المصرفي الجزائري المشهد التنافسي اذ صنف في المرتبة السابعة من ضمن الدول العربية إضافة إلى الدول المقارنة خلال الفترة ( 2017–2010)، أما القطاع المصرفي المغربي فقد احتل مراتب تنافسية أدنى تراوحت بين المرتبة الـ 15 والـ20 خلال الفترتين(2014–2010) و (2017–2014) على التوالي، ليحتل القطاع المصرفي التونسي مراتب متأخرة جدا عن نظرائه من دول الجوار والدول العربية الأخرى والمقارنة، ليحتل المرتبة الأخيرة خلال الفترة (2019–2016) وهذا بسبب المشاكل التي يعانيها القطاع بصفة عامة والأزمة المالية التي تمر بالاقتصاد التونسي كانخفاض الاستثمارات الأجنبية وتحويلات المغتربين وعائدات السياحة...الخ. وخلال نفس الفترة فقد شهد القطاع المصرفي الجزائري تراجعا صادما في مراتبه التنافسية ليتفوق عليه نظيره المغربي، ومرجعية ذلك في الأصل هو هيمنة الدولة الجزائرية على مختلف المؤسسات الاقتصادية والمالية الاستراتيجية، فبسبب أحادية الاقتصاد فيها واعتمادها على مورد

واحد يتمثل في المحروقات، هذا المورد الذي شهد أزمة حادة بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية انطلاقا من سنة 2014 لنسبة فاقت 70% وما خلفته هذه الأزمة من عجز في الموازنة العامة وانعكاسات سلبية على الاقتصاد الجزائري بكل قطاعاته، بما فيها القطاع المصرفي الجزائري، مما أدى إلى تراجع مؤشرات وساطته وتنافسيته.

أما بالنسبة للدولة المغربية فعلى الرغم من تباطؤ نموها الاقتصادي خاصة في سنة 2016 بسبب تأثر الموسم الفلاحي بشكل كبير بالظروف المناخية غير الملائمة مما أسفر عن تسجيل ناتج داخلي خام لتزايد طفيف جدا، إلا أن الائتمان البنكي شهد انتعاشا طفيفا بلغت نسبة نموه 4% ، غير أن هذا التطور كان له تأثير على حصيلة البنوك من خلال ارتفاع مخاطر الائتمان وتزايد نسبة الديون وانكمش هامش الوساطة البنكية مما أثر على مردودية البنوك، وبالموازاة مع ذلك وعلى أساس مجمع فقد زادت نسبة الأرباح الصافية للمجموعات البنكية وذلك بفضل الأداء الجيد للأنشطة المنجزة بالخارج والأنشطة غير البنكية، كما وقد تم تسجيل تحسن كبير في وضعية السيولة البنكية نتيجة ارتفاع احتياطي الصرف (Rapport SB VA V4).

وبما أن القطاعات الصرفية تعتبر من أكثر القطاعات تأثرا بالتغيرات والأحداث العالمية، فقد تأثرت القطاعات المصرفية للدول الثلاث على غرار الكثير من دول العالم بالصدمة الهائلة التي أحدثتها الجائحة الصحية العالمية (كوفيد-19) فقد تعرّضت كل من البنوك والمقترضين لضغط حاد، ووجدت الأجهزة الرقابية نفسها في مواجهة تحديات غير مسبوقة تدعو إلى تحرك حاسم يضمن دعم النظم المصرفية للاقتصاد الحقيقي مع الحفاظ على الاستقرار المالي. والحيلولة دون أن تتحول الأزمة الصحية والاقتصادية إلى أزمة مالية. وانطلاقا من توصيات الخبراء والبنك وصندوق النقد الدوليين يمكننا اقتراح الآتي:

-ضرورة إيضاح المعالجة التنظيمية لإجراءات وتدابير الدعم في ظل التخفيف من تداعيات الجائحة؛

-ضرورة اعتماد المرونة بشقيها التنظيمي والرقابي مع ضرورة الالتزام بالحد الأدنى من المعايير الاحترازية والحفاظ على الاتساق مع المعايير الدولية؛

-تقديم الدعم للمقترضين والقطاعات المتضررة في القطاعين العام والخاص من خلال تقديم تسهيلات للسداد سواء من حيث المدة أو من حيث تخفيض تكلفة الدين. والحفاظ على الالتزام بالممارسات السليمة في إدارة مخاطر الائتمان، مع تيسير التخصيص الكفء للائتمان الجديد؛

-تقديم الإرشاد حول تصنيف الأصول ورصد مخصصات الخسائر، بناء على الإرشادات المقدمة من الهيئات المعنية بوضع المعايير المناسبة؛

-ضرورة اعتماد الشفافية في تقديم التقارير المالية والافصاح بشأن المخاطر والخسائر؛

-مراجعة الأولويات الرقابية والحفاظ على الحوار الوثيق مع الصناعة المصرفية

-ضرورة التنسيق مع الأجهزة الرقابية المحلية منها والدولية، والعمل بسلاسة لاسيما البِنى التحتية الحيوية للأسواق.

**7. قائمة المراجع:**

1) محمد عدنان وديع، (2003): القدرة التنافسية ومؤشرات قياسها، سلسلة جسر التنمية (العدد 24)، ص ص 2-4

2) 0_تداعيات أثر فيروس كورونا على الاستقرار المالي.pdf (amf.org.ae) : 23-11-2021.

3) rapport2018arabe.pdf (bank-of-algeria.dz) : 23-11-2021.

4) http://www.uabonline.org:23-11-2021

5) rapport2018arabe.pdf (bank-of-algeria.dz) : 23-11-2021.

(*) **مصرف أوفشور** أو **بنوك الأوفشور**: هي البنوك الواقعة خارج بلد إقامة المُودع، وتكون غالبًا في بلدان ذات ضرائب منخفضة أو مؤسسات مالية لا تخضع للرقابة الدولية.

6) http://www.bct.gov.tn: 23-11-2021.

7) http://www.uabonline.org: 23-11-2021.

8) القطاع المصرفي التونسي – Union of Arab Banks (uabonline.org) : 23-11-2021.

9) BANK AL-MAGHRIB – Rapport annuel sur la supervision bancaire (archive.org)

10) http://www.dco.gov.ae/Arabic/pages/whatiscompetitiveness.aspx: 23-11-2021.

11) العدد الثاني (amf.org.ae); 25-12-2021

12) القطاع المصرفي المغربي: – Union of Arab Banks (uabonline.org), 26-12-2021

13) Rapport Annuel 2013: www.bank-of-algeria.dz: 10-09-2021.

14) 10-09-2021 : http://www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf

15) http://www.amf.org.ae/sites/default/files/Research%20and%20Studies/Publications%20On%20AMF/ar/Al%20Hawafiz%20Book.pdf#pdfjs.action=download:10-09-2021

16) هبة عبد المنعم، (2012): أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين ملامح وسياسات الاستقرار، ص41. من الموقع :
http://www.amf.org.ae/sites/default/files/Research%20and%20Studies/Publications%20On%20AMF/ar/Al%20Hawafiz%20Book.pdf#pdfjs.action=download: 10-09-2021

17) http://www.amf.org.ae/sites/default/files/Research%20and%20Studies/Publications%20On%20AMF/ar/Al%20Hawafiz%20Book.pdf#pdfjs.action=download : 10-09-2021

18) المحافظة على سلامة النظام المصرفي في غمار أزمة فيروس كورونا (imf.org) ; 03-01-2021

19) العديد من المراجع:


- محمد يحياوي، (2021): انعكاسات الإجراءات الاستثنائية التي تبنتها السلطات النقدية الجزائرية في ضل جائحة كوفيد-19 على النظام البنكي الجزائري، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، (العدد 01)، المجلد 06، الجزائر، ص 507.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | صندوق النقد العربي (amf.org.ae) ; 01-01-2021
- بنك الجزائر: تمديد إجراءات التخفيف لفائدة المؤسسات المتضررة من تداعيات جائحة كورونا (aps.dz) ; 01-01-2021
- Microsoft Word - fmi_26042020_ar (bank-of-algeria.dz) ; 02-01-2021

- COVID-19 crisis response in MENA countries (oecd.org) ; 02-01-2021
- Microsoft Word - instructions2020 (bank-of-algeria.dz) ; 02-01-2021

20) الإصدار الثالث عشر – أبريل 2021 "آفاق الاقتصاد العربي "تقرير (amf.org.ae) ; 03-01-2021

21) التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المُستجد على الدول العربية 8 مايو 2020.pdf (amf.org.ae) 28-12-2021

22) COVID-19 crisis response in MENA countries (oecd.org) 28-12-2021

23) المغرب.pdf (amf.org.ae) ; 03-01-2021

24) RA 2020-ARA2372021.pdf; 03-01-2021

25) المملكة المغربية | صندوق النقد العربي (amf.org.ae) 03-01-2021

26) المحافظة على سلامة النظام المصرفي في غمار أزمة فيروس كورونا (imf.org) ; 03-01-2021

27) الإصدار الثالث عشر – أبريل 2021 "آفاق الاقتصاد العربي "تقرير (amf.org.ae) ; 03-01-2021

28) Rapport SB VA V4.pdf

29) الإصدار الثالث عشر – أبريل 2021 "آفاق الاقتصاد العربي "تقرير (amf.org.ae) ; 03-01-2021

30) تنافسية الاقتصادات العربية 2016.pdf (amf.org.ae) ; 25-12-2021

31) العدد الثاني (amf.org.ae) ; 25-12-2021

32) العدد الثالث – تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2019.pdf (amf.org.ae) ; 25-12-2021

33) العدد الثاني (amf.org.ae) ; 25-12-2021